فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«ستيفنز» الذي أجبرك على تغيير لمبة غرفتك!

بداية الأزمة السورية حطت بنا الرحال في مصر؛ وأذكر كنا في عشاء مع أشقاء مصريين تحدثت إحداهن عن شرائها ببجامات نوم لأطفالها أثناء رحلة لسورية؛ وقالت بدهشة ممزوجة بالإعجاب «منتجات شعبية؛ مع عدة سنوات من الغسيل واللبس؛ لم ينقطع زر أو يفتق كم!»؛ شعرت عندها بفخر من يحصل على جائزة نوبل؛ لسماعي هذا المديح لصناعة بلدي!

تذكرت هذا الموقف؛ لدى رؤيتي لفيلم كرتون يبدأ باحتراق مصباح النور بغرفة تلميذ أثناء تحضيره لامتحان؛ ما جعله برغي ويزبد؛ ولكن شخصاً شرح له ضرورة أن يحترق المصباح (لمصلحة تسويق منتجات مصنع المصابيح) واستخدم تعبير «التقادم السلعي» لوصف هذه الظاهرة؛ فوجدت من المناسب أن أستفيض بشرحها!

التقادم السلعي Planned obsolescence هو بالتعريف سياسة تصميم سلع ومنتجات ذات عمر محدود عن قصد وبتخطيط، ومنطق هذه الاستراتيجية هو زيادة حجم المبيعات على المدى الطويل عن طريق تقليل الوقت بين عمليات الشراء المتكررة (يشار إليها باسم «تقصير دورة الاستبدال»)، أي إنه تقصير متعمد لعمر المنتج لإجبار المستهلكين على استبداله بشراء واحد جديد.

وصل تصميم السيارات في الولايات المتحدة في عام ١٩٢٤ إلى نقطة تحول عندما بدأ سوق السيارات الوطني الأميركي يصل إلى مرحلة الإشباع؛ وللحفاظ على المبيعات اقترح رئيس جنرال موتورز ألفريد سلون تغيير التصميمات سنوياً للطراز لإقناع مالكي السيارات أنهم بحاجة لشراء بديل جديد كل عام؛ وكان لتلك الاستراتيجية تأثيرات بعيدة المدى في أعمال السيارات ومجال تصميم المنتجات، وفي النهاية الاقتصاد كله.

تعود أصول عبارة التقادم المخطط له لعام ١٩٣٢ مع ملاحظات برنارد لندن حيث كان جوهر خطة لندن هو أن تفرض الحكومة تقادماً قانونياً على المواد الاستهلاكية، لتحفيز الاستهلاك وإدامته. وتم تعميم العبارة لأول مرة في عام ١٩٥٤ من الصناعي الأميركي بروكس ستيفنز حيث طرح بمحاضرته بمؤتمر إعلاني في مينابولس عام ١٩٥٤ ودون أن يفكر فيه كثيراً، استخدم المصطلح كعنوان لحديثه. من تلك النقطة أصبح «التقادم المخطط له» شعاراً لستيفنز. وفقاً لتعريفه، كان التقادم المخطط له هو «غرس الرغبة في امتلاك المشتري لشيء أحدث قليلاً، أفضل قليلاً، أسرع قليلاً مما هو ضروري».

سخرت شركة فولكس فاجن من هذا المصطلح؛ وفي عام ١٩٥٩ عرضت إعلاناً «لا تؤمن بالتقادم ولا نغير السيارة من أجل التغيير» وأظهر الإعلان صفحة فارغة تقريباً مع شعار «لا جدوى من عرض فولكس فاجن ١٩٦٢. لا تزال كما هي»!

سيؤدي استخدام البلاستيك الرخيص بدلاً من المعدن في البراغي والمكونات التي تتحمل الضغط إلى زيادة السرعة التي يصبح بها المنتج غير صالح للعمل من خلال الاستخدام العادي ويجعله عرضة للكسر حتى من الأشكال البسيطة للاستخدام الطبيعي؛ على سبيل المثال، التروس البلاستيكية الصغيرة الهشة في الألعاب معرضة بشدة للتلف إذا تم اللعب بها لفترات، ما قد يؤدي بسهولة إلى تدمير الوظائف الرئيسية للعبة وإجبار شراء بديل. يرجع متوسط العمر المتوقع للهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية المحمولة إلى الاستخدام المستمر والقطع الهشة والقدرة على إتلافها بسهولة.

البراغي الخماسية المستخدمة في (آيفون ٦ إس) أي الأجهزة الأحدث هو محاولة لمنع المستهلك من إصلاح الجهاز بأنفسهم. أفضل الأمثلة لهذا التصميم هي الإصدارات التي تستخدم مرة واحدة من السلع المعمرة تقليدياً، مثل الكاميرات التي تستخدم لمرة واحدة، حيث يلزم الزبون بشراء منتج جديد بالكامل بعد استخدامه مرة واحدة. غالباً ما تصمم هذه المنتجات لتكون مستحيلة الصيانة على سبيل المثال، قد تحتوي الساعة الرقمية الرخيصة على غلاف مختوم الإغلاق من المصنع، مع عدم وجود قدرة مصممة للمستخدم للوصول إلى الداخل دون تدمير الساعة بالكامل، يجعل المصنعون قطع الغيار إما غير متوافرة أو باهظة الثمن حيث يجعل إصلاح المنتج غير اقتصادي. على سبيل المثال، تشتمل طابعات نفث الحبر التي تصنعها شركة كانون على رأس طباعة يفشل في النهاية؛ والتكلفة العالية للاستبدال تجبر المالك على رمي الجهاز بأكمله.

ملاحظة للمستهلك في النهاية: هي محاولة لتقديم مساهمة في إحداث تغيير، وإن لم نقدم مساهمة أو لم نستطع، فإن العملية الوحيدة المتاحة لإعطاء وهم التغيير هي «الطرائز!».

الحكومة تؤكد أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي

عرنوس يؤكد أهمية وجود الوزراء في مواقع العمل ويكلف عدداً منهم بزيارة الحسكة للاطلاع على الواقع الخدمي فيها

الوطن

أكد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أولوية العمل في مشاريع التصنيع الزراعي وتأمين متطلبات توسيعها وانتشارها وفق المقومات الزراعية لكل منطقة بهدف تأمين حاجة السوق المحلية من المنتجات الغذائية الزراعية.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء أهمية وجود الوزراء في مواقع العمل للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في جميع الجهات العامة والمتابعة المباشرة لتنفيذ المشروعات ووضعها بالخدمة في الأوقات المحددة.

وطلب المهندس عرنوس من جميع الوزارات إعادة ترتيب أولويات المشروعات الاستثمارية في موازنة العام الجاري وإعطاء الأولوية للمشروعات التي تنعكس بشكل مباشر وإيجابي على الواقعين الخدمي والتنموي والتركيز على إنجاز المشروعات حسب أولوية القطاعات الأكثر إلحاحاً ولاسيما الخدمات.

وأعرب المهندس عرنوس عن التقدير للجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون في مختلف الوزارات والجهات المعنية وفعاليات المجتمع المحلي لإخماد الحرائق في ريف اللاذقية، وأوضح أهمية تعزيز دور المجالس المحلية والمجتمع الأهلي في مكافحة الحرائق وإعداد خطة للمراقبة والتدخل السريع ولاسيما في المناطق ذات الخطورة المرتفعة.

وكلّف رئيس مجلس الوزراء عدداً من الوزراء بزيارة محافظة الحسكة خلال الفترة القريبة القادمة للاطلاع على الواقع الخدمي فيها وما يعانيه أبناؤها جراء الإجراءات التعسفية التي يمارسها الاحتلالان الأميركي والتركي والميليشيات المرتبطة بهما بحق الأهالي، مؤكداً حرص الحكومة على تقديم كامل الدعم والعناية بمتطلبات المحافظة.

وجرى خلال جلسة مجلس الوزراء استعراض واقع الاستثمار وضرورة متابعة المشروعات الاستثمارية وإيلائها الأهمية القصوى في مختلف القطاعات الصناعية والصحية والزراعية والطاقة وغيرها وتقديم كل التسهيلات للوصول بهذه المشروعات إلى مرحلة الإنتاج ضمن المدد الزمنية المحددة، كذلك تم تأكيد وضع ملف الأمن المائي في أولويات العمل الحكومي كمشروع إستراتيجي طويل الأمد ولا سيما في ظل التغيرات المناخية، سواء لجهة جر المياه الناتجة عن التحلية أم أي مصادر أخرى.

وقدم وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا عرضاً للجهود التي بذلتها فرق الإطفاء لإخماد الحرائق في ريف اللاذقية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة بالتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية وخطة العمل لتأهيل المواقع المحروقة وفق دليل إعادة تأهيل المجموعات الحراجية بعد الحريق، حيث تم تأكيد ضرورة وضع الإستراتيجيات والخطط وتحديد الأدوار المتعلقة بكل جهة وفق مصفوفة عمل لمعالجة آثار الحرائق.

واستمع مجلس الوزراء من رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور فادي الخليل إلى عرض حول واقع مؤسسات التدخل الإيجابي (السورية للتجارة، الاجتماعية العسكرية، الأعلاف، المواقر، الدواجن، الصناعات الغذائية) ومتطلبات تعزيز عملها بما يمكنها من القيام بالدور المطلوب منها على الوجه الأمثل، وتم تأكيد أهمية إكساب مؤسسات التدخل الإيجابي المرونة في عملها، لتلبية احتياجات الأسواق وسد أي نقص في المنتجات وتحقيق التوازن في الأسعار، وإعادة توزيع الموارد البشرية وتأهيلها بما يضمن الاستخدام الأمثل لها وتطوير آليات التسويق والمساهمة بشكل فاعل في تسويق المنتجات الزراعية، إضافة إلى أتمتة عمل هذه المؤسسات وتحقيق الربط الإلكتروني بين الإدارات المركزية وفروعها في المحافظات.

واعتمد المجلس خطة وزارتي الموارد المائية والكهرباء لتحسين واقع التغذية بمياه الشرب في محافظة اللاذقية من خلال زيادة اعتمادات مؤسسة مياه اللاذقية على الموازنة الجارية لتغطية احتياجات المحروقات وأعمال الصيانة لمجموعات التوليد ومحطات الضخ وزيادة ساعات تشغيل محركات الديزل للضخ واعتماد زيادة ساعات التغذية الكهربائية بالنسبة لمحطات الضخ في الأرياف البعيدة لتأمين وصول المياه للمواطنين.

ووافق المجلس على مقترح وزارة الزراعة بإقامة مشاريع (مجففات الذرة، مناشير تجفيف عصير المشمش، مراكز الفرز والتوضيب، معاصر الزيتون) خارج المدن والمناطق الصناعية مع تأكيد التقيد التام بالمعايير والمحددات الواجب توافرها لمنح الموافقة، بما يضمن تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من جهة وضمان السلامة البيئية والتنظيمية والهوية البصرية من جهة ثانية، وكلف الوزارات المعنية متابعة الالتزام بتطبيق المعايير والتدابير ذات الصلة.

«تنكة» زيت الزيتون تكسر حاجز المليون ليرة

مزارعون لـ«الوطن»: كلف الإنتاج ارتفعت لأكثر من الضعف

نوار هيفا

٨٠٠ ألف، مليون، ومليون ومئتا ألف ليرة، ما سبق ليست أقساط منزل، أو سيارات، بل هو سعر (بيدون) زيت الزيتون حالياً من البائع أو الفرية أو المعصرة، ما أجبر الكثير من السوريين على إضافته إلى قائمة المحذوفات من المائدة السورية، والمخيف أكثر، أن البعض يتحدث عن توقعات وصول سعره إلى مليون ونصف المليون ليرة.

نور الحكيم موظفة تقول لـ«الوطن»: «راتبي يكفي لشراء ليتر ونصف ليتر زيت زيتون وربما أقل، أي إن الزيت أصبح من الكماليات كغيره من المواد، أو ربما أصبحنا بحاجة لقرض زيت زيتون».

محمد حسن مزارع من ريف مصياف أكد في تصريح لـ«الوطن» أن موسم هذا العام أقل من سابقه، كما أن الكلف ارتفعت لأكثر من الضعف، فاليوم بات عاملو القطاف يطلبون كأجر بين (٨٠ إلى ١٠٠) ألف ليرة، ليوم العمل الواحد، هذا غير أجور النقل والعصر والتعبئة، مبيناً أن التصدير حل مسعف لتعويض المزارع عن خسائر الزراعة، مع تخوف من عزوف كثير من المزارعين عن هذه «المصلحة» حسب قوله.

وكشف حسن أن التجار بدؤوا بـ«ضمانة» بساتين الزيتون من المزارعين والاتفاق على شراء كميات كبيرة منهم مع تكفل التاجر بتكاليف القطاف والعصر والنقل والتعبئة في العبوات البلاستيكية والمعدنية، بالتالي سنشهد احتكاراً لمادة هذا العام.

مديرة مكتب الزيتون عبير جوهر أوضحت أن تقدير الإنتاج لهذا العام لم يصل بعد من كامل المحافظات، علماً أن المكتب يقوم بجولات ميدانية على الحقول في المحافظات لتقييم الإنتاج، لكن التقدير يجب أن يصدر عن مديرية الزراعة الخاصة بكل محافظة، وسيتم الإعلان عن التقديرات الأولية بداية الشهر القادم.

وبينت جوهر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن إنتاج الزيتون في سورية يؤمن حاجة الاستهلاك المحلي ولكن يختلف من عام إلى آخر لتحديد الكميات المتاحة للتصدير، لذلك تقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات المناسبة حسب هذه الكميات كي لا تؤثر على الموجود في الأسواق المحلية.

أما بالنسبة للأسعار أشارت جوهر إلى أن الأسعار مرتفعة عالمياً في الدول الأساسية المنتجة لمادة زيت الزيتون كإسبانيا وإيطاليا، بسبب تراجع الإنتاج بنسبة كبيرة في معظم هذه الدول بفعل التغيرات المناخية ووصل سعر الكغ الواحد إلى ٧,٦ يورو، ونحن سنكون ضمن دائرة هذا الارتفاع مع رغبة التجار بتصدير أكبر كمية من المادة، لافتة إلى أن موضوع التصدير تم ضبطه من الوزارات المعنية من خلال تحديد الكميات المحكومة أساساً بالكميات الفائضة عن الإنتاج المحلي.

وأوضحت جوهر أن إنتاج الموسم الماضي من زيت الزيتون بلغ نحو ١٢٥ ألف طن، وحاجة الاستهلاك المحلي قدرت بـ٨٠ ألف طن وكان هناك فائض تصدير يقارب ٤٥ ألف طن، بشرط أن يكون على دفعتين، وحدد حجم العبوات بـ١٦كغ وما دون، وذلك لضبط عدم سحب كميات كبيرة من الأسواق، وبالرغم من عدم تجاوز الكميات المصدرة ٢٠ ألف طن حتى تاريخه، لكن للأسف لجأ التجار إلى سحب كميات كبيرة من المزارعين وتخزينها، ما أدى إلى رفع أسعارها إضافة لأن المواد المعروضة في الأسواق تفوق قدرة المواطن الشرائية والزيت كغيره من السلع التي طالها ارتفاع أسعار.

وأشارت جوهر إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المزارع في الإنتاج وضرورة تعويضه عن تكاليف إنتاج سلعته خاصة في حال كانت هذه السلعة ذات ميزة تصديرية، ونحن كدولة لدينا إنتاج يكفي حاجة السوق المحلي وتلبية حاجة التصدير، لذلك يمكن أن يستفيد المزارع من ميزة منتجه التصديري وبالتالي يمكنه الحصول على مردود يساعده في تأمين مستلزمات الإنتاج المرتفعة، كما أن للتصدير مسعى آخر لبقاء الزيت السوري موجوداً في الأسواق الخارجية لعدم خسارة هذه الأسواق وفي حال كان الإنتاج ضعيفاً سيتم اتخاذ القرارات المناسبة للمحافظة على الكميات الموجودة.

ولفتت جوهر إلى ضرورة تحفيز المزارع للاستمرار بإنتاجه خاصة فيما يتعلق بالمنتجات ذات الاستدامة كشجرة الزيتون المثمرة، لأن أي مزارع يجد نفسه خاسراً سيعزف عن الزراعة وسنصل إلى مرحلة لن نجد فيها مزارعاً.

> جوهر لـ«الوطن»: المزارع الذي يجد نفسه خاسراً سيعزف عن الزراعة

وعن تأثر الحرائق الأخيرة بحجم الإنتاج لهذا العام، أوضحت جوهر أن الحرائق بالمجمل ستؤثر في الأراضي الحراجية والزراعية على المدى البعيد، وهي بالمطلق خسارة لوحدة إنتاجية وغطاء نباتي كامل، لذلك بالتأكيد سيكون تأثيرها سلبياً، والزيتون الذي تعرض للحريق منذ عامين حالياً هو في طور النمو ويحتاج قرابة عشر سنوات ليدخل في طور الإثمار، وهذه المناطق تعرضت للحرائق أكثر من مرة، وسيتم لاحقاً تقدير الأضرار بشكل كامل بما فيها أشجار الزيتون، ونحن بهذه الحرائق خسرنا إنتاجاً لعدة سنوات، والموضوع يحتاج إلى تضافر الجهود من الجهات لضبط عمليات التسويق المحلي ووجود جهات رقابية على الكميات والنوعيات وعلى الأسعار.

مجلس الأعمال السوري – الصيني يعقد اجتماع هيئته وينتخب مجلسه الجديد

السفير الصيني لـ«الوطن»: انضمام سورية لمبادرة «الحزام والطريق» يوفر المزيد من الفرص للتعاون الاقتصادي بين البلدين

هناء غانم

عقدت الهيئة العامة لمجلس الأعمال السوري – الصيني اجتماعها أمس برئاسة محمد حمشو رئيس المجلس وحضور السفير الصيني بدمشق شي هونغوي وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة في فندق يعفور بريف دمشق.

رئيس المجلس السوري- الصيني المهندس محمد حمشو قال إن الصين أهم شريك اقتصادي وتجاري لسورية مؤكداً اهتمام السفارة بتوطيد العلاقات التجارية وإزالة كل العقبات والحواجز ومن أهمها منح سمات الدخول إلى الصين لرجال الأعمال السوريين والمساهمة في تنمية الاقتصاد السوري وتعزيز العلاقات الاقتصادية بما توفره السفارة من تسهيلات تقدمها للمجلس آملاً بأن يتم السماح لبعض الموظفين الذين ليسوا أعضاء بالمجلس بإجراء دورات تدريبية في الصين.

وطالب حمشو بإعادة تفعيل الخط الائتماني الأمر الذي سوف يسهم في تحقيق نقلة نوعية كبيرة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية آملاً بأن يسهم المجلس في دفع العلاقات الحكومية لإعادة تفعيل هذا الخط بما يسهم بدفع عجلة عمل القطاع الخاص.

وأكد حمشو أن المرحلة تتطلب المزيد من التعاون وإيجاد الحلول المشتركة لإيجاد قنوات مصرفية في ظل العقوبات المفروضة على سورية بفتح مكتب في سورية وآخر في الصين لتمويل الصادرات والمستوردات وبقية المدفوعات بالعملة المحلية مشيراً إلى ضرورة فتح خط ملاحة بحرية وتأمين نقل جوي مباشر وضرورة الحصول على موافقة لهبوط الطائرات السورية في الصين بحيث يتم تفعيل خط نقل تجاري بين البلدين بهدف تنشيط التبادل التجاري وتعزيز العمل الاقتصادي بين البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال السفير الصيني إن الصين شريك تجاري مهم لسورية، والتعاون الاقتصادي والتجاري جزء مهم من علاقات البلدين على الرغم من التأثير الخطير للعقوبات أحادية الجانب غير الشرعية التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على سورية، لكن بفضل الجهود المشتركة بين الجانبين أحرز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين نتائج إيجابية في السنوات الأخيرة، خصوصاً في مطلع العام الماضي، حيث وقع الجانب الصيني والجانب السوري مذكرة تفاهم لـ«الحزام والطريق»، وانضمام الجانب السوري لعائلة الحزام والطريق حقق الربط بين المبادرة التي طرحها الرئيس شي جينبينغ واستراتيجية التوجه شرقاً التي طرحها الرئيس بشار الأسد، الأمر الذي يوضح التوجه ويوفر المزيد من الفرص للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وسورية في المستقبل.

وخلال الاجتماع تحدث السفير الصيني عن مشاركة الشركات الصينية بشكل إيجابي في إعادة إعمار الاقتصاد السوري، حيث يتقدم مشروع مصنع الإسمنت المشترك بقدر ٦٥٠٠ طن يومياً في منطقة أبو شامات بريف دمشق، ومشروع المحطة الكهروضوئية باستطاعة ٣٠٠ ميغاوات في وادي ربيع بخطوات واثقة نحو الأمام لافتاً إلى أن ما نأمله هو أن يوفر الجانب السوري للشركات الصينية تسهيلات ودعماً للاستثمار وإنشاء شركات في سورية.

توطين التعاون مع الصين

ممثل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية مدير التعاون الدولي في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أنس بقاعي أكد أن العلاقات السورية الصينية ممتازة وهناك سعي دائم لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الصادرات السورية من مادتي زيت الزيتون وصابون الغار والتي لاقت إقبالاً كبيراً عليها خلال المشاركة السورية الفعالية في معرض الصين الدولي للاستيراد.

لافتاً إلى دور الصين المهم في المعارضة المستمرة للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية في المحافل الدولية ودعم الجهود السورية المبذولة لتحسين الأوضاع المعيشية. مشيراً إلى حرص الجانب الصيني على المساهمة في عملية إعادة الإعمار، واقتراحه إنشاء مصنع لتجميع السيارات في سورية. كذلك العمل على توطين التعاون في مجال المساعدة التنموية من خلال الإسراع بتنفيذ مشروع الأوتوبيس ورغبة الصين في بحث مشاريع صغيرة وتنموية تسهم في تلبية الاحتياجات السورية. مع إمكانية البدء بالعمل على تطوير برامج المساعدات الصينية المقدمة إلى سورية من خلال تقديمها على شكل أدوات ومستلزمات للأنشطة الإنتاجية، ولاسيما في الأرياف، مثل ألواح الطاقة الشمسية إضافة إلى متابعة المشاورات الفنية المرتبطة بمذكرة التفاهم الخاصة بمبادرة الحزام والطريق والاستفادة الفعلية من الفرص التي توفرها هذه المبادرة فيما يخص الطاقة البديلة والبنى التحتية.

وعن أهم الاتفاقيات والوثائق الموقعة بين البلدين قال تم التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الـ٢١. مبيناً أنه يوجد بين البلدين حوالي (٣٢) وثيقة موقعة تتنوع بين اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامج تنفيذي شملت العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك: منها التعاون التجاري والفني- تشجيع وحماية الاستثمار- تنمية وترويج الصادرات وغيرها وهناك العديد من الإجراءات المتخذة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين سواء في المجال التجاري أم الاستثماري والمالي- وفي إطار مبادرة الحزام والطريق- ومن خلال المنح والقروض وبناء القدرات والمساعدات الإنسانية، وتقدم البقاعي بمقترحات لتعزيز التعاون بين البلدين أهمها تنشيط النقل البحري والجوي ودعوة الجانب الصيني لتشغيل رحلات جوية منتظمة وعارضة بين بكين ودمشق لما له من أثر إيجابي في تنشيط التبادل التجاري والسعي لدى الجانب الصيني لتعزيز التعاون على الصعيد المالي وطرح إمكانية اعتماد آلية شراء العملات المحلية من المصارف العاملة في كلا البلدين.

وتم خلال الاجتماع انتخاب مجلس إدارة جديد لمجلس الأعمال السوري الصيني مدته ٤ سنوات، وضم كلاً من محمد حمشو وربا عبود وعبد الباسط ملوك ولبيب الإخوان ومحمد العش وأسامة مصطفى وسمير عموري.

> رئيس المجلس يطلب إعادة تفعيل الخط الائتماني وإيجاد قنوات مصرفية في ظل العقوبات